الأمم المتحدة

ECA/RFSD/2024/4/Rev.1

Distr.: General
13 March 2024

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

الدورة العاشرة

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٣-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٤

تعزيز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها' والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة: التنفيذ الفعال لحلولٍ مستدامة ومرنة وابتكارية

مذكرة مفاهيمية

أولا- معلومات أساسية

١- منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة هو منبر حكومي ومتعدد أصحاب المصلحة سنوي صدر به تكليف من الجمعية العامة بموجب قراراتها ٦٧/٢٩٠ و٧٠/١ و٧٠/٢٩٩ وقد بدأ المنتدى عمله عقب اعتماد القرارين ٩٣٠ (د-٤٨) و٩٣٩ (د-٤٩) في الاجتماعين السنويين المشتركين الثامن والتاسع للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللذين عقدا عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، على التوالي.

٢- ويقوم منتدى أفريقيا الإقليمي بالمتابعة والاستعراض المتكاملين لأهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'. ويرجع ذلك إلى أن الخطتين توفران، بالنسبة لأفريقيا، إطارا متآزرا لتحقيق تنمية مستدامة شاملة وتتمحور حول الإنسان في المنطقة.

٣- ويعد منتدى أفريقيا الإقليمي إحدى الآليات الثلاث المكلفة بمتابعة واستعراض وتحفيز العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام ٢٠٦٣. وتشمل الآليات الأخرى الاستعراضات الطوعية الوطنية، إلى جانب المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وذلك على الصعيد العالمي. واستكمالا لهذه العمليات وتعزيزا للعمل المحلي، شرعت الحكومات الوطنية ودون الوطنية في عمليات استعراض طوعية محلية. وفي هذا الصدد،

A-24-00500

يتيح منتدى أفريقيا الإقليمي أيضا منبرا للتعلم من الأقران، بما في ذلك ما يتعلق بالاستعراضات الطوعية الوطنية والمحلية التي تجريها الكيانات دون الوطنية.

٤- وتتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تنظيم منتدى أفريقيا الإقليمي بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ومختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة.

٥- وبناء على ذلك، ستقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنظيم الدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي، وذلك بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ومختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة. وسيجمع المنتدى بين وزراء ومسؤولين كبارا وخبراء وممارسين من أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية وكيانات الأمم المتحدة.

ثانيا- الموضوع

٦- تتناول الدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي الموضوع التالي: ''تعزيز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها' والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة: التنفيذ الفعال لحلولٍ مستدامة ومرنة وابتكارية''، الذي يتسق مع موضوع اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠٢٤، ألا وهو: ''تعزيز خطة عام ٢٠٣٠ والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة: التنفيذ الفعال لحلولٍ مستدامة ومرنة وابتكارية.''

٧- لا يزال الاقتصاد العالمي، في منتصف مدة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ضعيفا ويُبحر في بيئة عالمية غامضة المعالم تتميز بنمو عالمي ضعيف، وظروف تمويل غير مستقرة، واضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية، وأزمات مناخية تتكشف بسرعة. وقد أثرت هذه الصدمات المتعددة والمدمرة بشكل خاص على زخم النمو الاجتماعي الاقتصادي للاقتصادات النامية، لا سيما البلدان ذات الدخل الضعيف والمنخفض، وهو ما يجعل التعافي الكامل من خسائر الجائحة أمرا بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى. وزاد التشديد النقدي الكبير وعدم اليقين المستمر بشأن السياسات في جميع أنحاء العالم بشكل حاسم من تفاقم حالة المديونية الحرجة والهشاشة، لا سيما بالنسبة للبلدان ذات الأوضاع المالية المقيدة بشدة. وتشير التقديرات إلى أن خدمة الدين الخارجي لأقل البلدان نموا زادت من ٤٦ مليار دولار في عام ٢٠٢١ إلى حوالي ٦٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، الأمر الذي يعوق القدرة على تحفيز التعافي والنمو.[١] وينفق ما مجموعه ٥٧ في المائة من البلدان الأفريقية على مدفوعات فوائد الديون الخارجية أكثر مما تستثمره في الرعاية الصحية،[٢] وتنفق جميعها تقريبا على الفوائد أكثر مما تستثمر في

(١) *Crisis-Resilient Development Finance: The Least Developed Countries Report* (United Nations publication, 2023).

(٢) Secretary-General, António Guterres, in remarks for the high-level policy dialogue of the Africa Dialogue Series titled "Market and scale: unlocking industrialization through intra-African trade", New York, 24 May 2023.

العمل المناخي. وعلاوة على ذلك، تظل إطالة أمد الحرب بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا تشكل خطرا عالميا رئيسيا يزيد من حالة الغموض ويمكن أن يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وغلاء تكاليف المعيشة في أفريقيا. والجدير بالذكر أن تغير المناخ، الذي يهدد الأرواح وسبل العيش والأنشطة الاقتصادية، يزداد حدة دون انقطاع. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال ضعف تعددية الأطراف والتشظي الجيوسياسي يقوّضان النسيج الاجتماعي للمجتمعات، وهو ما يزيد من حدة الاستقطاب حيث تواجه الدول أزمات متزايدة في الحوكمة وعدم الاستقرار السياسي. وبالتالي، لم يُسفر التقاء هذه الأزمات الجغرافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية والمناخية إلا عن زيادة المصاعب الاقتصادية، والحد من الرخاء والتقدم المجتمعي من خلال تفاقم الفقر وعدم المساواة.

٨- وفي خضم هذه الرياح المعاكسة القوية، خرج تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن المسار الصحيح بشكل حاد. والأهم من ذلك أن الهيكل المالي الدولي فشل في توجيه المدخرات العالمية إلى الاستثمارات المتصلة بالهدف بالسرعة والحجم المطلوبين.[٣] ويسلط مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقريره عن ''الاستثمار العالمي لعام ٢٠٢٣: الاستثمار في الطاقة المستدامة للجميع''، الضوءَ على شحّ سنوي متزايد في الاستثمارات، حيث يبلغ التفاوت الحالي أكثر من ٤ تريليونات دولار سنويا، بزيادة كبيرة عن ٢,٥ تريليون دولار المسجلة في عام ٢٠١٥، عندما تم إطلاق الأهداف كجزء من خطة عام ٢٠٣٠.[٤] وتتراوح التكلفة السنوية في الفترة الممتدة من عام ٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٣٠ التي ستدفعها البلدان النامية لتحقيق الأهداف ما بين ٦,٩ تريليون دولار و ٧,٦ تريليون دولار، وذلك حسب المسار المختار.[٥] ووفقا لمؤشر أهداف التنمية المستدامة السنوي فقد ارتفع الإنجاز العالمي للأهداف بشكل طفيف فقط، من ٦٤ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٦٦ في المائة في عام ٢٠١٩، وهي وتيرة بطيئة جدا لتحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠، ومع تقدم متفاوت للغاية داخل البلدان وفيما بينها.

٩- وفي أفريقيا على وجه الخصوص، كان التقدم المحرز بشأن الأهداف وخطة عام ٢٠٦٣ متفاوتا، مع وجود اختلافات كبيرة بين المناطق دون الإقليمية والبلدان والمناطق الريفية والحضرية. وقد أُحرز تقدم مطرد في الغايات الرئيسية للأهداف، لا سيما فيما يتعلق بتغطية شبكة الهاتف المحمول من الجيل الرابع، والحصول على مياه الشرب المأمونة ومعدلات التزويد بالكهرباء.[٦] وفي ظل الاتجاهات الحالية، ثمة خطر يتمثل في اتساع الفجوة في النتائج المتعلقة

[٣] في السنوات الخمس التي سبقت عام ٢٠٢٠، كان التقدم المحرز في تحقيق الأهداف بطيئا جدا.

[٤] منشورات الأمم المتحدة، ٢٠٢٣.

[٥] United Nations Conference on Trade and Development, "UNCTAD counts the costs of achieving sustainable development goals", 18 September 2023.

[٦] African Union, ECA, African Development Bank and United Nations Development Programme, *2023 Africa Sustainable Development Report: Accelerating the Recovery from the Coronavirus Disease (COVID-19) and the Full Implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development and African Union Agenda 2063 at All Levels* (Addis Ababa, 2023).

بالأهداف بين البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المنخفض في عام ٢٠٣٠ (٢٩ نقطة) مقارنة بعام ٢٠١٥ (٢٨ نقطة).[٧] وهذا يعني أن فرص خسارة عقد من التقدم نحو التقارب العالمي عالية. وما يثير القلق أنه ليس من المتوقع تحقيق أي هدف على الصعيد العالمي. ومما لا شك فيه أن الأزمات الجيوسياسية المتعددة التي يواجهها العالم حاليا ستزيد من إعاقة التقدم نحو عام ٢٠٣٠. وبالتالي، يستدعي هذا الأمر تسريع الجهود لضمان تحقيق أفريقيا للأهداف بحلول الموعد النهائي في عام ٢٠٣٠.

١٠- وعلى المنوال نفسه، فإن العالم ينحرف بشكل خطير عن المسار الصحيح فيما يتعلق باتفاق باريس وغايات الهدف ١٣. ويبلغ الاحترار العالمي حاليا ١,٢ درجة مئوية، مع استمرار ارتفاع درجة الحرارة بأكثر من ٠,٣ درجة مئوية لكل عقد.[٨] وبهذا المعدل، فإن احتمال تجاوز ١,٥ درجة مئوية، حتى في غضون عقد من الزمان، مرتفع. واستنادا إلى ''تقرير فجوة الانبعاثات لعام ٢٠٢٢'' الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن السياسات الحالية تضع العالم على المسار الصحيح للوصول إلى ارتفاع درجة الحرارة بمقدار ٢,٨ درجة مئوية بحلول عام ٢١٠٠.[٩] وسيظل تحقيق أهداف المساهمة الحالية المحددة وطنيا يؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة بمقدار ٢,٤ درجة مئوية تقريبا بحلول عام ٢١٠٠، الأمر الذي من شأنه أن يحدث فوضى في جميع أنحاء العالم وتكون له آثار سلبية بعيدة المدى، لا سيما بالنسبة للاقتصادات الأفريقية، نظرا لضعفها المتزايد وقدرتها المنخفضة على التكيف. ويوجد ٢٨ بلدا في أفريقيا من بين ٦٨ بلدا ضعيفا يشكلون مجموعة العشرين المعرضين للخطر.[١٠] وعليه، من الأهمية بمكان أن يعزز العالم التزاماته المناخية بشكل عاجل، لا سيما من خلال زيادة التمويل المناخي الذي لا يزال غير كاف على الإطلاق.

١١- ورغم هذه الأخبار المقلقة، لا زال في الإمكان مضاعفة أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها. ويجب على جميع البلدان الأفريقية، في منتصف مدة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، تسريع العمل المناخي والتحولات المراعية للبيئة بشكل عاجل للدفع بتنمية القارة القادرة على الصمود والشاملة للجميع والمستدامة. ويمكن للدول الأفريقية أن تعيد تحديد نماذج التنمية الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بها من خلال تركيز استراتيجي على الاستثمار في التحولات المراعية للبيئة التي يمكنها إيجاد وظائف أفضل، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والتصدي للفقر المتزايد، والحد من انبعاثات الكربون، والحفاظ على الموارد الطبيعية، ومعالجة عدم المساواة

(٧) Jeffrey D. Sachs and others, *Implementing the SDG Stimulus: Sustainable Development Report 2023* (Dublin, Dublin University Press, 2023).

(٨) Intergovernmental Panel on Climate Change, "Summary for policymakers", in *Global Warming of 1.5°C: An IPCC Special Report on the Impacts of Global Warming of 1.5°C Above Pre-Industrial Levels and Related Global Greenhouse Gas Emission Pathways, in the Context of Strengthening the Global Response to the Threat of Climate Change, Sustainable Development and Efforts to Eradicate Poverty*, Valérie Masson-Delmotte and others, eds. (Cambridge, Cambridge University Press, 2018).

(٩) United Nations Environment Programme, *Emissions Gap Report 2022*: *The Closing Window – Climate Crisis Calls for Rapid Transformation of Societies* (Nairobi, 2022).

(١٠) www.v-20.org/members

بطريقة مستدامة. وعليه، أصبحت عدة بلدان أفريقية نشطة بشكل متزايد في الاستثمار في التحولات المراعية للبيئة. ومع ذلك، فإن تدفقات التمويل المتعلقة بالمناخ إلى أفريقيا أقل بكثير من المتطلبات.(١١) والجدير بالذكر أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ستكون وسيلة مهمة للدفع بمستقبل مرن في تعزيز القيمة المضافة والقضاء على الفقر. ويمكن للتجارة البينية الأفريقية، بفضل الاستثمار الصحيح في سلسلة القيمة المستدامة، أن تزدهر على أساس الاستثمارات المراعية للبيئة، مع عدم وجود مثال أفضل من سلسلة القيمة للبطاريات المرتبطة بالمعادن الحيوية. وسيكون الاستثمار في التكنولوجيا المستدامة والابتكار، والزراعة المراعية للمناخ، والطاقة المتجددة والنقل، والتنوع البيولوجي، وتنمية رأس المال البشري، أمرا حاسما في تسريع التوجه نحو مستقبل شامل ومرن ومستدام.

١٢- وتعد خطة عام ٢٠٣٠ بطبيعتها خطة استثمارية. ومن الضروري أن يغير العالم أنماطه الاستثمارية الحالية من خلال زيادة التمويل نحو الاستدامة لتحقيق المستقبل الذي نصبو إليه. ولا تزال تكلفة تمويل التنمية والحصول عليه يشكلان تحديا هائلا، حيث تعوق أعباء الديون المفرطة معظم البلدان الأفريقية من الحصول على رأس المال بأسعار معقولة من الأسواق الدولية. وبحلول عام ٢٠٥٠، ستكون هناك حاجة إلى ١٥٠ تريليون دولار لتمويل تقنيات الانتقال الطاقوي والبنية التحتية، مع الحاجة إلى ٥,٣ تريليون دولار سنويا لتحويل قطاع الطاقة العالمي وحده.(١٢) ولذلك، سيتطلب رأب الفجوة التمويلية للأهداف نهجا خلاقا في التغيير يعزز تعبئة الموارد المحلية والتمويل الابتكاري والاستثمار الطويل الأجل. والجدير بالذكر أن معالجة الهيكل المالي العالمي ومشكلات القدرة على تحمل الديون أمر محوري لتحقيق الأهداف، وتخفيف القيود المالية، والحد من المديونية الحرجة، وزيادة حجم التمويل المتدفق إلى البلدان ذات الاقتصاد النامي. وفي هذا السياق، ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتبنى خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة التي تبلغ ٥٠٠ مليار دولار سنويا والتي دعا إليها الأمين العام للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، سيكون التشغيل الفعال لصندوق الخسائر والأضرار، الذي اعتُمد رسميا في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وزيادة نطاق الالتزامات التمويلية التي تم التعهد بها فيما يتعلق بالصندوق، أمرين حاسمين في معالجة آثار الكوارث المناخية. وفضلا عن ذلك، من الضروري اعتماد مسارات التنمية المستدامة طويلة الأجل التي توفر نهجا متدرجا ومتوسط الأجل إلى طويل الأجل لتوجيه سياسات التنمية المستدامة، ليس فقط حتى عام ٢٠٣٠ ولكن أيضا حتى عام ٢٠٥٠، مع التركيز بشكل خاص على المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي ومبدأ عدم ترك أي شخص خلف الركب. ومن الأهمية بمكان أن الالتزام بالتعاون السلمي في خدمة خطة عام ٢٠٣٠ وجميع الاتفاقات المتعددة الأطراف الأخرى سيكون أمرا حيويا، حيث إن

(١١) تُقدَّر فجوة التمويل السنوية بنحو ١٢٠ مليار دولار، ومع ذلك لا تتلقى القارة سوى ٢ في المائة من تدفقات تمويل الطاقة النظيفة العالمية (الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٢٤، منشورات الأمم المتحدة، ٢٠٢٤).

(١٢) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٢٤.

التوترات الجيوسياسية الحالية تعيق تحقيق الأهداف وتحوّل الموارد المالية والبشرية بعيدا عن التنمية المستدامة.

١٣- والواقع أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول الموعد النهائي المحدد في عام ٢٠٣٠ سيتطلب نهجا عالميا يفضي إلى التحول. وبالنسبة لأفريقيا، يُعد التنفيذ المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ أمرا ضروريا، وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات وحلول لتحقيق كلتيهما.

١٤- ويتمثل أحد عوامل النجاح الأساسية في الحاجة إلى مضاعفة إعادة بناء الثقة في تعددية الأطراف وحماية كوكب الأرض وسكانه. وفي ضوء الطابع المترابط للاقتصاد العالمي، هناك حاجة إلى استجابة عالمية مشتركة حتى تتمكن جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية منها، من وضع عمليات ونظم منصفة وعادلة وشفافة لإدارة الحلول الابتكارية وتنفيذها بسرعة. وفي هذا المسعى، سيكون من الضروري اتخاذ إجراءات من جميع قطاعات المجتمع ومشاركتها، بما في ذلك الحكومة على جميع المستويات، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، والمجتمع المدني، والأفراد – الشباب والنساء على وجه الخصوص. وقبل كل شيء، ستدعم القدرة الأفريقية على التصرف والإمساك بزمام الأمر في نموذج التنمية الخاص بها والحلول التي تقوم بتطويرها مع الشركاء العالميين توليدَ آثار إيجابية غير مباشرة وتحقيق الأهداف المشتركة التي ستفيد أفريقيا وبقية العالم أيضا.

١٥- وتعد الدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي فرصة مواتية لمعالجة أوجه القصور والاستفادة من الفرص الناشئة لضمان التنفيذ القوي والمتسارع وفي الوقت المناسب لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، مع التركيز بشكل خاص على خطة السنوات العشر الثانية لتنفيذ هذه الأخيرة.

١٦- ويعد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، فرصة فريدة لتحديد وتعزيز المبادرات الفعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورسم مسار التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠٣٠. وتوجد الدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي في وضع جيد لتعبئة مشاركة أفريقيا بفعالية في مؤتمر القمة ومساعدة البلدان الأفريقية في تحديد أولوياتها ومساهماتها فيه.

١٧- وتحتاج الحكومات إلى اغتنام الفرصة واستخدام النصف الثاني من فترة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ كنافذة لإنقاذ أهداف التنمية المستدامة من خلال إجراءات جريئة وابتكارية ومفضية إلى التحوّل تتماشى مع طموح خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ واتفاق باريس والأطر العالمية والإقليمية الأخرى وجداولها الزمنية.

١٨- وفي هذا السياق، سيكون هدف الدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي ومواضيعها الفرعية وشكلها على النحو المبين في الأقسام الثالث والرابع والخامس، على التوالي.

ثالثا- الأهداف

١٩- يتمثل الهدف العام للدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي في إجراء متابعةٍ واستعراضٍ إقليميين للتقدم المحرز، وتيسير التعلم من الأقران، والنهوض بالحلول والإجراءات الابتكارية والمفضية إلى التحول، وذلك في سبيل التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتطلعات خطة عام ٢٠٦٣ وأهدافها وغاياتها.

٢٠- وفيما يلي الأهداف المحددة للدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي:

(أ) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وما يكتنف ذلك من تحديات وفرص، وإجراء استعراض معمق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التالية في أفريقيا بما يتماشى والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٤: الهدف ١ (القضاء على الفقر) والهدف ٢ (القضاء على الجوع) والهدف ١٣ (الإجراءات المتعلقة بالمناخ) والهدف ١٦ (السلام والعدل والمؤسسات القوية) والهدف ١٧ (عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف)، والأهداف المقابلة لها في خطة عام ٢٠٦٣، مع التركيز بشكل خاص على خطة السنوات العشر الثانية لتنفيذها؛

(ب) تعزيز التعلم والدعوة إلى اتخاذ تدابير وإجراءات فعالة في مجال السياسات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، لتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام ٢٠٦٣؛

(ج) التداول بشأن المبادرات المفضية إلى التحوّل والابتكارية والطموحة، بما في ذلك السياسات والإجراءات العملية للدفع بالتنفيذ المتكامل والمتسارع على نطاق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، بهدف تحقيق أهداف الخطتين؛

(د) التوصل إلى توافق في الآراء بشأن النتائج واعتمادها، وهي:

'١' ملخص ورسائل المنتدى الرئيسية، التي تشمل أولويات البلدان الأفريقية وخيارات السياسات الرئيسية والتوصيات لرِفد العمل وحفزه على المستويات دون الوطنية والوطنية والإقليمية والعالمية للتعجيل بالتنفيذ المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛

'٢' إعلان بشأن التنفيذ الفعال لحلول مستدامة ومرنة وابتكارية بفعالية لتعزيز خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة.

٢١- وستشكل الرسائل الرئيسية والإعلان أيضا مساهمة جماعية للقارة الأفريقية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٤، الذي سيُعقد في نيويورك في

الفترة من ٨ إلى ١٧ تموز/يوليه ٢٠٢٤، وفي مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، التي سيُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤.

رابعا- المواضيع الفرعية

٢٢- ستجري أنشطة الدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي على أساس المواضيع الفرعية التي سترد فيما يلي، والتي تمت صياغتها حول أهداف التنمية المستدامة الخمسة التي سيتم النظر فيها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٤، وهي:

(أ) القضاء على الفقر؛

(ب) القضاء التام على الجوع؛

(ج) العمل المناخي؛

(د) السلام والعدل والمؤسسات القوية؛

(هـ) عقد الشراكات لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٢٣- وسيشدد منتدى أفريقيا الإقليمي على الأهمية الحاسمة للجهود الرامية إلى ضمان التنفيذ المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في ضوء طبيعتهما التآزرية والمتعاضدة، والتي توفر من خلالها إطارا لتنمية مفضيةٍ إلى التحوّل ومستدامة في القارة. وعموما، وعند النظر في كل موضوع من المواضيع الفرعية، سيُحدّد المشاركون في المنتدى تدابير محددة للتخفيف من تأثير الأزمات المتعددة والتعجيل بتنفيذ الخطتين، والنظر في الروابط الموجودة بين جميع أهداف التنمية المستدامة، وتحديد العمل المتكامل وتعزيزه تحقيقا لأهداف متعددة بطريقة متناسقة تضمن عدم تخلف أحد عن الركب.

٢٤- وسيُسترشد في المداولات بتقديم تقرير تحليلي موجز عن كل موضوع من المواضيع الفرعية. وسيشمل التحليل الأهداف المقابلة لخطة السنوات العشر الثانية لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣. ومن بين القضايا الحاسمة التي سيغطيها كل موضوع فرعي ما يلي:

(أ) الاتجاهات الرئيسية والتقدم المحرز في تحقيق الغايات المختارة لمجموعة معينة من أهداف التنمية المستدامة. وسينظر المشاركون، في إطار كل موضوع فرعي، في الصلات بين الأهداف المختارة وغيرها من الأهداف والغايات ويسلطون الضوء عليها مع مراعاة أثر الأزمات المتعددة على النحو المبين أعلاه؛

(ب) التحديات والقيود والقضايا الناشئة، بما في ذلك، على وجه الخصوص، آثار الأزمات المتعددة والتحديات المالية على البلدان في سعيها إلى تنفيذ الخطتين؛

(ج) الفرص والمبادرات المفضية إلى التحوّل والابتكارية والطموحة، بما في ذلك السياسات والإجراءات العملية للدفع بالتنفيذ المتكامل والمتسارع على نطاق الخطتين، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام ٢٠٦٣ ذات الصلة؛

خامسا- شكل الدورة

٢٥- ستُعقد الدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي في شكل هجين يتيح المشاركة حضوريا وعبر الإنترنت. وسيشمل المنتدى اجتماعات وفعاليات تُنظم قبل انعقاد الدورة وأجزاء رئيسية يرد وصفها بالتفصيل أدناه.

ألف- اجتماعات وفعاليات ما قبل الدورة

٢٦- سيسبق انعقاد الدورة تنظيم اجتماعات تهدف إلى الجمع بين وجهات نظر مختلف أصحاب المصلحة وتوليفها وتبادل الأفكار والأدوات والخبرات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وعلاوة على ذلك، ستُنظَم اجتماعات ذات صلة على هامش منتدى أفريقيا الإقليمي. وستكون نتائج تلك الاجتماعات رافدا للمداولات التي ستجرى في المنتدى. ومن المتوقع أن تشمل الاجتماعات والفعاليات قبل انعقاد الدورة ما يلي:

(أ) مخيم تدريبي للشباب في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار (منتدى الشباب)؛

(ب) الاجتماع السنوي لمنصة التعاون الإقليمي لأفريقيا لعام ٢٠٢٤؛

(ج) استعراض التقدم المحرز في تحويل النظم الغذائية؛

(د) المنتدى الأفريقي السادس المعني بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار؛

(هـ) حلقة العمل الإقليمية التحضيرية بشأن الاستعراضات الطوعية الوطنية والمحلية؛

(و) حلقة عمل للمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين في أفريقيا؛

(ز) مخيم في مجال البرمجة للفتيات الأفريقيات؛

(ح) جلسة 'محادثات المناخ في أفريقيا' خاصة بمنطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية؛

(ط) تجمع لاختصاصيي البرمجة من أجل تعزيز التحول الرقمي.

باء- الأجزاء الرئيسية

٢٧- ستتألف الدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي من الأجزاء الرئيسية التالية:

(أ) افتتاح الدورة، الذي ستتولاه رئيسة إثيوبيا ويُدلي فيه بكلمات كل من نائب الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ورئيس مصرف التنمية الأفريقي، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ورئيس المكتب المنتهية ولايته؛

(ب) حلقتا نقاش رفيعتا المستوى؛

'١' ستحدد حلقة النقاش الأولى المنحى العام للمنتدى وتقدم توجيها رفيع المستوى بشأن الأولويات والإجراءات للقضاء على الفقر وإنقاذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال التعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ إلى جانب خطة السنوات العشر الثانية لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣؛

'٢' وستركز حلقة النقاش الثانية على الاستفادة من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق الأهداف؛

(ج) أربع حلقات نقاش عامة ستركز على ما يلي:

'١' تعبئة وتوليد مشاركة متفانية وأقوى لدى الشباب للتعبير عن وجهات نظرهم المحددة التي ستتم مشاركتها في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل وأولوياتهم لتعزيز خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛

'٢' الاستعراضات الطوعية الوطنية والمحلية أو دون الوطنية والإجراءات اللازمة لتسريع تنفيذ الخطتين وتوسيع نطاقه؛

'٣' تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار والتحول الرقمي؛

'٤' الابتكار والأدوات للحصول على بيانات وإحصاءات عالية الجودة؛

(د) اجتماعات موازية يُجري فيها المشاركون استعراضا معمقا للتقدم المحرز والتعلم من الأقران بشأن المواضيع الفرعية الخمسة للمنتدى. وسيقوم أعضاء فريق المناقشة والمشاركون في كل اجتماع بتحديد مجموعة من الرسائل الرئيسية التي تتناول سبل العمل وغيرها من التدابير الرامية إلى التعجيل بالتعافي من الأزمات وتنفيذ الخطتين، وصياغة هذه الرسائل والاتفاق عليها؛

(هـ) عروض ومناقشات بشأن المسارات المفضية إلى التحوّل والإجراءات الطموحة للتعجيل بتنفيذ الخطتين، بما في ذلك عروض مستمدة من الاجتماع السنوي لمنصة التعاون الإقليمي لأفريقيا ومن رؤى مستمدة من التجارب والجهود الوطنية المبذولة للتعجيل بالتنفيذ، يقدمها أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنسقون المقيمون للأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية وغيرهم من أصحاب المصلحة.

سادسا- المخرجات المتوقعة

٢٨- ستتولد عن الدورة المخرجات التالية والتي سيتم نشرها على نطاق واسع:

(أ) تقارير السياسات المتعلقة بالمواضيع الفرعية لمنتدى أفريقيا الإقليمي؛

(ب) الوثيقة الختامية للدورة العاشرة للمنتدى، التي ستحدد الأولويات التوافقية وسبل العمل والتوصيات للبلدان الأفريقية في شكل رسائل رئيسية تهدف إلى التعجيل بتنفيذ الخطتين والتي ستكون بمثابة مساهمة جماعية للمنطقة في اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٤ ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل؛

(ج) تقرير عن أعمال المنتدى، الذي سيغطي أبرز القضايا والأولويات والتوصيات المتعلقة بموضوع الدورة العاشرة ومواضيعها الفرعية.

سابعا- النتائج المتوقعة

٢٩- يُتوقَع من الدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي:

(أ) التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أولويات العمل الملحة على المستويات دون الوطنية والوطنية والإقليمية والعالمية لتُقدم عل نحو فعال حلولا مستدامة ومرنة وابتكارية في سبيل تعزيز خطة عام ٢٠٣٠ والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة. وسيتم تسجيل هذه الأولويات في شكل رسائل رئيسية وإعلان، سيتم اعتمادهما في المنتدى الذي سيتولى رئيس مكتب الدورة العاشرة للمنتدى تقديم نتائجه في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيُعقد في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٢٤؛

(ب) تعزيز قدرة البلدان التي تُجري استعراضات وطنية طوعية في عام ٢٠٢٤ على إجراء استعراضاتها وتقديم تقارير الاستعراض إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠٢٤؛

(ج) تزويد أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والشركاء الإنمائيين بالمعارف والمهارات والأدوات اللازمة للعمل على تنفيذ نتائج المنتدى وتوسيع نطاقها؛

(د) تعزيز الالتزامات والزخم وتوسيع الشراكات لتعزيز خطة عام ٢٠٣٠ والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة من خلال التقديم الفعال لحلول مستدامة ومرنة وابتكارية.

ثامنا- الوثائق

٣٠- ستشمل وثائق الدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي ما يلي:

(أ) وثائق ما قبل الدورة:

'١' مذكرة مفاهيمية؛

'٢' تقرير عن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في أفريقيا؛

'٣' تقرير عن الدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي لتنفيذ الخطتين ومتابعتهما واستعراضهما؛

'٤' تقارير تحليلية موجزة تغطي المواضيع الفرعية للدورة؛

'٥' تقارير ووثائق ختامية للاجتماعات والفعالايات السابقة ذات الصلة؛

(ب) وثائق ما بعد الدورة:

'١' الرسائل الرئيسية التوافقية لعرضها على المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٤؛

'٢' التقرير النهائي عن مداولات الدورة العاشرة للمنتدى الذي يحدد القضايا البارزة التي أثيرت والأولويات المحددة والتوصيات المقدمة خلال الدورة؛

'٣' تقرير عن المنتدى الأفريقي السادس المعني بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار؛

'٤' تقرير عن حلقة العمل الإقليمية للبلدان التي تُجري استعراضات وطنية طوعية؛

'٥' تقرير عن حلقة العمل الإقليمية للمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين.

تاسعا- المشاركون

٣١- سيحضر الاجتماع ممثلون عن:

(أ) جميع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛[١٣]

(ب) مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران؛

(ج) مصرف التنمية الأفريقي؛

(د) الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛

(هـ) كيانات منظومة الأمم المتحدة ووكالات ومنظمات دولية أخرى؛

(و) المجموعات الرئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التجارية والصناعية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية؛

(ز) الشركاء الإنمائيين.

عاشرا- لغات العمل

٣٢- ستكون العربية والفرنسية والإنكليزية لغات عمل الاجتماع مع توفر الترجمة الفورية في اللغات الثلاث.

حادي عشر- الموعد والمكان

٣٣- ستُعقد الدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي حضوريا وعبر الإنترنت في أديس أبابا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٤.

ثاني عشر- جهات الاتصال

٣٤- ينبغي توجيه الاستفسارات المتعلقة بتنظيم الدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي إلى الجهات التالية:

نسيم أولمان
مدير بالإنابة
شعبة مكافحة تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
البريد الإلكتروني: oulmane@un.org

[١٣] ستوجَه الدعوات إلى وزراء وواضعي سياسات رفيعي المستوى، وخبراء من الوزارات والوكالات المسؤولة عن التخطيط الاقتصادي، والمالية، والبيئة، والموارد الطبيعية والموارد المعدنية، والعدالة والحوكمة، والشؤون الاجتماعية، والطاقة، والصناعة، والبنية التحتية، والتجارة، والإحصاء، والعلوم والتكنولوجيا.

تشارلز أكول
موظف لشؤون البيئة
شعبة مكافحة تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
البريد الإلكتروني: akol@un.org

تشارلز موارايا
موظف إدارة المعلومات
شعبة مكافحة تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
البريد الإلكتروني: murayac@un.org

أمانويل جبرمريم
موظف لتكنولوجيا المعلومات
شعبة مكافحة تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
البريد الإلكتروني: gebremariama@un.org